

**دور المؤسسات التعليمية في تشكيل
الوعي الفقهي لتحسين الشباب
من المخدرات بأنواعها : دراسة فقهية تطبيقية**

The role of educational institutions in shaping legal awareness to protect
youth from drugs: an original and applied study

إعداد

د. جنان شاكر علي السامرائي

العراق / جامعة سامراء / كلية العلوم الإسلامية

Dr. Jinan Shakir Ali Al-Samarrai

Jinan.sh.@uosamarra.edu.iq

07708982686

المخلص

يُعدّ انتشار آفة المخدرات من أخطر التحديات التي تهدد النسيج المجتمعي والأخلاقي في العالم الإسلامي، لا سيما في فئة الشباب. ويُشكّل الوعي الفقهي أحد المرتكزات الأساسية في التصدي لهذه الظاهرة، من خلال ترسيخ المفاهيم الشرعية ذات الصلة بالتحريم، والحفاظ على الضرورات الخمس، لاسيما حفظ العقل والنفس. تنطلق هذه الدراسة من فرضية محورية مفادها أن المؤسسات التعليمية الإسلامية تمتلك قدرة فاعلة على تشكيل الوعي الفقهي الوقائي لدى الشباب تجاه المخدرات، إذا ما فُعّلت أدوارها التربوية والمعرفية والتوجيهية وفق مقاربات منهجية.

تهدف الدراسة إلى بيان أثر المؤسسات التعليمية (المدارس الشرعية، والجامعات، والمعاهد الدينية) في بناء الوعي الفقهي لدى الناشئة، من خلال تحليل آليات التوعية، وتقييم المناهج الشرعية، واستكشاف دور الهيئات التدريسية والأنشطة المصاحبة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الفقهي التأصيلي، إلى جانب المنهج التطبيقي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الشرعية ذات العلاقة، ومقارنة عدد من النماذج التوعوية المعتمدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل الخطاب الفقهي الوقائي ضمن المؤسسة التعليمية يسهم بفاعلية في بناء مناعة معرفية وسلوكية لدى الشباب، ويعزز من قدرتهم على رفض الانحرافات السلوكية المرتبطة بالمخدرات. كما خلُصت إلى ضرورة تحديث المناهج الدينية وربطها بمشكلات الواقع، مع تطوير الكوادر التربوية القادرة على إيصال الفقه بروح مقاصدية.

الكلمات المفتاحية: الوعي الفقهي، المؤسسات التعليمية، المخدرات، الشباب، التحصين، دراسة فقهية تطبيقية.

Abstract :

The spread of drug abuse represents one of the most critical threats to the moral and social fabric of Muslim societies, particularly among youth. Fiqh awareness (legal-religious understanding) plays a pivotal role in countering this phenomenon by reinforcing core Shariah principles—especially the protection of the intellect and life. This study hypothesizes that Islamic educational institutions can effectively shape preventive fiqh awareness in youth when their educational, cognitive, and moral roles are strategically activated.

The objective of this research is to investigate the contribution of educational institutions (such as Islamic schools, universities, and religious institutes) in building fiqh-based awareness among youth. It analyzes awareness mechanisms, evaluates curriculum content, and explores the role of educators and extracurricular programs. The study employs both the *usuli* (foundational jurisprudence) and applied analytical methods, using textual evidence and comparative case studies.

Findings reveal that integrating preventive fiqh discourse into the educational structure significantly enhances youth resilience against drug-related behaviors. The study concludes by emphasizing the need to update religious curricula to address contemporary issues and to qualify educators capable of presenting fiqh through a *maqāṣid*-based lens.

Keywords: Fiqh awareness, educational institutions, drugs, youth, prevention, applied jurisprudential study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليقُ بجلاله وكماله، ويوافي نِعَمه، ويُكافئُ مزيده، والصلاة والسلامُ الأتمانِ الأكملانِ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد؛

تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الراهن تحديات معقدة ومتداخلة، من أبرزها ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشارها بين فئة الشباب، الذين يُعدّون عماد الأمة وركيزة نهضتها المستقبلية. وقد باتت هذه الظاهرة تهدد المنظومة القيمية والأمنية والاجتماعية، وتتطلب مواجهة متكاملة تتجاوز الحلول الأمنية والقانونية إلى بناء وعي شرعي راسخ يقوم على الفقه الواعي والرشيد. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسّة إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية، بوصفها الحاضن الأهم لصناعة الوعي وتشكيل منظومة القيم والاتجاهات لدى النشء.

ومن منطلق أن الفقه الإسلامي لا يقتصر على المعالجة الحكومية للأفعال، بل يتعداها إلى بناء رؤية تكاملية تحفظ مقاصد الشريعة، فقد غدا من الضروري توظيف أدوات الفقه ومناهجه في المجال الوقائي، ولا سيما في التصدي لآفة المخدرات، التي تمسّ الضرورات الخمس، وفي مقدمتها العقل والنفس والدين. ويُعدّ الوعي الفقهي أحد أهم مرتكزات هذا التوظيف، إذ يمنح الفرد القدرة على إدراك الحكم الشرعي، واستيعاب علله ومقاصده، ومواجهة الانحرافات الفكرية والسلوكية بمنطق العلم والدين.

لقد جاء اختيار هذا الموضوع بدافع الحاجة إلى دراسة علمية تجمع بين التأصيل الفقهي والتطبيق الميداني، تستقرئ الواقع الشبابي من جهة، وتحلل أثر المؤسسات التعليمية في تشكيل الوعي الوقائي من جهة أخرى، خصوصاً في ظل غياب دراسات متخصصة تُبرز هذا الدور في إطار فقه النوازل والممارسات التربوية المعاصرة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى بيان مدى إسهام المؤسسات التعليمية، الرسمية وغير الرسمية، في ترسيخ الوعي الفقهي الوقائي لدى الشباب المسلم تجاه المخدرات، من خلال دراسة منهجية تجمع بين التحليل الفقهي، واستقراء النماذج التعليمية، واقتراح السبل الفاعلة لتعزيز

هذا الدور بما يتواءم مع مقاصد الشريعة وتحديات العصر.

وتشتمل خطة البحث على :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوعي الفقهي ومخاطر المخدرات.

المطلب الأول: مفهوم الوعي الفقهي وضوابطه التربوية والشرعية.

المطلب الثاني: مفهوم المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء مقاصد الشريعة.

المبحث الثاني: الأسس الشرعية والتربوية لتحسين الشباب من آفة المخدرات.

المطلب الأول: التأصيل الفقهي لتحريم المخدرات ووجوب الوقاية منها:

المطلب الثاني: أهمية العناية بالشباب في ضوء المقاصد التربوية والوظيفة الشرعية للوقاية.

المطلب الثالث : أنواع المخدرات وتعريفاتها.

المبحث الثالث: دور المؤسسات التعليمية في بناء الوعي الفقهي الوقائي.

المطلب الأول: آليات تعزيز الوعي الفقهي عبر المناهج والأنشطة في المؤسسات التعليمية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تفعيل الدور الوقائي، وسبل

تطويره.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوعي الفقهي ومخاطر المخدرات

المطلب الأول: مفهوم الوعي الفقهي وضوابطه التربوية والشرعية

يشكل الوعي الفقهي أحد أهم ركائز البناء المعرفي والتربوي في الشخصية المسلمة، إذ يتجاوز حدود الإدراك النظري للأحكام إلى تكوين عقلية قادرة على الربط بين الحكم الشرعي ومقاصده، وتنزيله على الواقع بلغة تربوية واعية. ولا يقف هذا المفهوم عند حدود «المعرفة بالحكم»، بل يمتد ليشمل فهم علله ومآلاته، والقدرة على اتخاذ موقف شرعي متبصر إزاء الظواهر المعاصرة، ومنها تعاطي المخدرات.

ويُعرف الوعي في سياقه العام بأنه إدراك معرفي نشط، يصاحبه تمثيل داخلي ينعكس على السلوك، وهو بذلك يتجاوز الإدراك السلبي أو المجرد (الزبيدي، ٢٠٠٤). وعند ربط هذا المفهوم بالفقه، فإنه يعبر عن حالة إدراكية مركبة، تجمع بين فهم النص الشرعي، والقدرة على تنزيله، والالتزام به وفق مقتضيات الزمان والمكان والأحوال، استناداً إلى مقاصد الشريعة في الحفاظ والرعاية.

ويُعدّ الفقه الإسلامي في جوهره خطاباً تربوياً قيمياً، لا يكتفي بطرح الأحكام على أنها تكاليف مجردة، بل يغرسها في ضمير المتلقي عبر بناء تربوي متكامل. فكلما كان الفرد واعياً بمقاصد الحكم، زادت فاعلية الامتثال لديه، لا على سبيل التقليد، بل من منطلق الفهم والافتناع (الغزالي، ١٩٩٧).

من جهة أخرى، فإن الضوابط التربوية لبناء هذا الوعي تقتضي مراعاة ثلاث مستويات: أولاً، التدرج المفاهيمي في عرض الأحكام؛ ثانياً، ربط الحكم بسياقه المقاصدي؛ وثالثاً، تفعيل أساليب التفاعل النشط مثل النقاش والحوار والتمثيل الواقعي، وهو ما تؤكد الأدبيات التربوية الإسلامية الحديثة (الكيلاني، ٢٠٠١؛ فرحات، ٢٠١٢).

ويمكن القول في ضوء ما سبق إن الوعي الفقهي هو عملية مركبة، تتطلب تفاعلاً مؤسسياً وتربوياً متكاملًا، يدمج بين النص الفقهي والمقصد الشرعي، بين العلم والسلوك، وبين الفتوى والواقع.

وهذا النمط من الوعي يُعدّ خط الدفاع الأول في مواجهة المهددات الأخلاقية والاجتماعية، وعلى رأسها آفة المخدرات التي تنال من العقل والدين والنفس، وهي من أعظم الضرورات التي أوجبت الشريعة حفظها.

المطلب الثاني: مفهوم المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء مقاصد الشريعة

تمثل المخدرات إحدى أخطر الآفات الاجتماعية والنفسية في العالم المعاصر، نظراً لما تخلّفه من أضرار بالغة على الفرد والأسرة والمجتمع، وما تنطوي عليه من تهديد مباشر للضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية لحمايتها. وقد تصدّت النصوص الشرعية والمقاصدية لهذه الظاهرة منذ قرون، بوصفها نمطاً من الإفساد المهدد للعقل والدين والنفس، وهي ثلاث من أهم الضرورات التي يُبنى عليها كيان الإنسان واستقراره.

وتُعرّف المخدرات في الاصطلاح المعاصر بأنها: «مواد كيميائية أو نباتية تحدث تغييرات في الحالة النفسية أو العصبية للفرد، وتؤدي إلى حالة من الاعتماد الجسدي أو النفسي، وغالباً ما تؤدي إلى التلف العقلي أو العضوي» (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١). وتشمل هذه المواد أنواعاً متعددة مثل: الأفيون، الحشيش، الكوكايين، الهيروين، الميثامفيتامين (الشبو)، وغيرها من العقاقير المنشطة أو المثبطة.

أما من منظور الفقه الإسلامي، فإن «المخدرات» تندرج تحت باب المحرّمات قياساً على الخمر، نظراً لتأثيرها المعطل للعقل، وتهديدها المباشر لقيمة الإنسان وكرامته. وقد أفتى جمهور الفقهاء بحرمة تناول أي مادة تُذهب العقل أو تُضعف الإرادة أو تُفضي إلى الهلاك، سواء كانت مسكرة أو مفرّقة أو مهلوسة (ابن حجر، ٢٠٠٤). وقد استندوا في ذلك إلى قاعدة «ما أسكر كثيره فقليله حرام»، وقاعدة «الضرر يُزال»، كما نصّ عليها الإمام الشاطبي ضمن مقاصده الكبرى في حفظ النفس والعقل (الشاطبي، ١٩٩٧).

وتتجلّى آثار المخدرات في أبعاد متعددة، تبدأ بتدمير صحة الفرد الجسدية والنفسية، وتمرّ بانهيار العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتصل إلى الإخلال بالأمن العام، وتفشي الجريمة، وهدر الطاقات الاقتصادية والبشرية. وتشير الدراسات الاجتماعية إلى أن نسبة كبيرة من الجرائم في المجتمعات ترتبط مباشرة بتعاطي المخدرات أو الاتجار بها (الجنابي، ٢٠٢٠). ومن هنا فإن تحصين المجتمعات من هذه الآفة لا يمكن أن يُنجز دون بناء وعي ديني فقهي راسخ يُبصّر الشباب بحرمة هذه المواد، وخطورتها، وآثارها المدمّرة، ويزرع فيهم روح الممانعة الشرعية.

ومن خلال المنظور المقاصدي، فإن المخدرات تُعدّ من أظهر مظاهر الإخلال بالضرورات الشرعية، فهي تُمثل تعدّيّاً مباشراً على العقل (محور التكليف)، وعلى النفس (محور الحفاظ)،

وعلى المال والعرض والدين. ولذلك، فإن التصدي لها يُعدّ واجباً شرعياً، تتكامل فيه جهود الدولة والمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية، تحت قاعدة فقهية راسخة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» (القرطبي، ٢٠٠٥).

ويمكن القول ختاماً إن فهم المخدرات في ضوء مقاصد الشريعة لا يقتصر على تجريم الفعل، بل يتعداه إلى تقديم رؤية وقائية وإصلاحية شاملة، تركز على صيانة الإنسان عقلاً وروحاً وبدناً، وتجعل من الوعي الفقهي حاجزاً معرفياً وتربوياً ضد الوقوع في براثن هذه الآفة.

المطلب الثالث: أنواع المخدرات وتعريفاتها

تعد معرفة أنواع المخدرات وتحديد خصائصها خطوة أساسية لفهم أبعاد هذه الآفة وتأثيراتها المتعددة على الفرد والمجتمع، مما يساهم في بناء وعي فقهي وتربوي فعال يمكن من خلاله تحصين الشباب من مخاطرها. وتتنوع المخدرات في مصادرها وطرق تأثيرها، مما يوجب دراستها تصنيفاً دقيقاً لتمييز خطورتها وطرق التعامل الشرعي معها.

في الاصطلاح العلمي، تُعرّف المخدرات بأنها «مواد كيميائية أو طبيعية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتحدث تغيرات في الحالة النفسية والسلوكية، وقد تؤدي إلى الإدمان والتلف العضوي والنفسي» (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١). وتنقسم إلى عدة أنواع رئيسية وفقاً لتأثيرها ودرجة خطورتها، منها:

١. المخدرات الطبيعية: وهي المستخلصة من مواد نباتية مثل الأفيون (المستخرج من خشخاش الأفيون)، والحشيش (القنب الهندي)، والتي قد تستخدم بطرق تقليدية أو حديثة.
٢. المخدرات المصنعة أو الاصطناعية: وهي التي تُنتج كيميائياً في المختبرات مثل الكوكايين، والميثامفيتامين (الشبو)، والهيروين الذي يُصنع من الأفيون لكن بصيغة مركزة ومعدلة.
٣. المخدرات المنشطة: التي تزيد من نشاط الجهاز العصبي مثل الأمفيتامينات، وتسبب زيادة مؤقتة في اليقظة والطاقة لكنها تؤدي إلى أضرار صحية ونفسية جسيمة.
٤. المخدرات المثبطة: التي تُبطئ نشاط الجهاز العصبي مثل البنزوديازيبينات والمخدرات التنويمية، وتسبب اضطرابات سلوكية وجسدية.

من الناحية الفقهية، تُعامل هذه الأنواع جميعاً ضمن حكم التحريم، لما لها من تأثير مسكر أو مهلوس أو مضار جسيمة للعقل والنفس، مستندين إلى قاعدة «ما أسكر كثيره فقليله

حرام» و«الضرر يزال» (ابن حجر الهيتمي، ٢٠٠٤؛ الشاطبي، ١٩٩٧). ولذا، فإن الوعي بأنواع المخدرات يساهم في تعميق الفهم الشرعي للحكم عليها، ويُعزز من جهود الوقاية والتوعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف المخدرات يساعد في توجيه الجهود العلاجية والتربوية بشكل أكثر تخصصاً، مما يتيح استراتيجيات وقائية متباينة بحسب طبيعة المخدر وتأثيره على الفرد والمجتمع (الجنابي، ٢٠٢٠).

المبحث الثاني: الأسس الشرعية والتربوية لتحصين الشباب من آفة المخدرات

المطلب الأول: التأصيل الفقهي لتحريم المخدرات ووجوب الوقاية منها

تُعد آفة المخدرات من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث، لما تسببه من أضرار جسيمة على الفرد والأسرة والمجتمع، ولما تمثله من انتهاك صارخ لمقاصد الشريعة الإسلامية، خاصة في حفظ العقل والنفس والدين. ومن هذا المنطلق، حظيت قضية تحريم المخدرات ووجوب الوقاية منها باهتمام فقهي وتربوي عميق، يستند إلى نصوص شرعية صريحة وقواعد أصولية ثابتة.

شرعاً، يستند التحريم إلى نصوص الكتاب والسنة التي تحرم كل ما يذهب العقل ويؤدي إلى الضرر، ففي القرآن الكريم يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} (المائدة: ٩٠). وقد وسّع الفقهاء دائرة التحريم لتشمل كل ما يماثل الخمر في إسكاره وإفساده للعقل والنفس، وهذا يشمل المخدرات الحديثة، استناداً إلى قاعدة «ما أسكر كثيره فقليله حرام» (الشافعي، ١٩٩٨).

كما استُند في التأصيل الفقهي إلى قاعدة «الضرر يزال» التي أكدت على وجوب إزالة كل سبب يؤدي إلى وقوع الضرر، سواء كان ذلك في العقل أو البدن أو المال أو العرض. وقد أشار الشاطبي (١٩٩٧) في كتابه «الموافقات في أصول الشريعة» إلى أن حفظ العقل من الضرورات الخمس التي لا يصح اعتبار الشريعة بدونه، ومن ثم فإن كل ما يهدد العقل من المخدرات يجب الوقوف ضده شرعاً وتربوياً.

من الناحية التربوية، يبرز وجوب الوقاية كخطوة أساسية قبل وقوع الضرر، وهو ما يؤكد الإسلام من خلال التوجيهات التي تحث على حفظ النفس والعقل وصيانتها من مصادر الفساد. فالتربية الإسلامية تهدف إلى بناء شخصية متزنة وواعية قادرة على مقاومة المغريات

والانحرافات، وهذا يتطلب استراتيجيات تربوية مستندة إلى القيم الشرعية والفهم الفقهي الصحيح (الحميدي، ٢٠١٠).

ويتجلى وجوب الوقاية من المخدرات في مسؤولية المجتمع والمؤسسات التعليمية والدينية، التي يجب أن تعمل على بناء وعي فقهي متين لدى الشباب، يُمكنهم من تمييز الحرام والحرم في المواد التي تضر بالعقل والنفس. ويتطلب ذلك تطوير المناهج التعليمية التي تدمج بين التأصيل الفقهي والتوعية التطبيقية، وتفعيل دور الأسرة والمجتمع في دعم هذه الجهود (العلي، ٢٠١٥).

في الختام، يمكن القول إن التأصيل الفقهي لتحريم المخدرات ووجوب الوقاية منها يشكل الأساس الشرعي والركيزة التربوية لأي خطة تهدف إلى تحصين الشباب، ويجب أن يكون هذا التأصيل واضحاً، شاملاً، ومؤكدًا للتحديات المعاصرة، مع استثمار آليات التربية الإسلامية في ترسيخ هذا المفهوم.

المطلب الثاني: أهمية العناية بالشباب في ضوء المقاصد التربوية والوظيفة الشرعية للوقاية يُعد الشباب في أي مجتمع الركيزة الأساسية للنهوض والتطور، وفي المجتمعات الإسلامية يمثلون عماد الأمة ومستقبلها الواعد. ومن هنا تنبع أهمية العناية الفائقة بهذه الفئة العمرية، لا سيما في ظل التحديات الخطيرة التي تواجهها، ومنها آفة المخدرات التي تهدد صحتهم الجسدية، واستقرارهم النفسي، وأخلاقياتهم الاجتماعية، بل وأمن المجتمع بأسره. وتستمد العناية بالشباب أهميتها من المقاصد الشرعية العليا التي وضعتها الشريعة الإسلامية، والتي تركز على حفظ النفس والعقل والدين، وهي ضرورات لا يقوم بها العمران ولا ينتظم به الاجتماع إلا بها (الشاطبي، ١٩٩٧). إن الوقاية من المخدرات تمثل تطبيقاً عملياً لهذه المقاصد، حيث تُحفظ بها صحة الأفراد وحياتهم، ويُمنع انحرافهم، وتُحفظ القيم والأخلاق التي تربطهم بمجتمعهم ودينهم.

ومن المنظور التربوي، فإن مرحلة الشباب تمثل مرحلة حرجية يمر فيها الفرد بتحولات نفسية واجتماعية عديدة، تجعله أكثر عرضة للانجراف وراء السلوكيات المنحرفة إذا لم يجد الدعم الكافي والوعي المناسب (السعدي، ٢٠١٤). لذا فإن العناية التربوية بالشباب لا تقتصر على تزويدهم بالمعلومات، بل تتعداها إلى بناء شخصية متماسكة، ووعي فقهي متين يُمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة مستندة إلى الفهم الصحيح للدين ومقاصده.

وتؤدي المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في هذا الإطار، فهي البيئة التي تُشكل فيها الاتجاهات والقيم، ويكتسب الفرد منها أدوات التفكير والتمييز بين الصواب والخطأ. لذلك، لا بد من أن تُكرّس هذه المؤسسات جهودها في تنمية الوعي الفقهي لدى الشباب، ليس فقط من خلال المناهج الدراسية، بل من خلال الأنشطة التربوية والبرامج الهادفة التي تركز على الوقاية والتوعية (الحربي، ٢٠١٨).

كما أن الوظيفة الشرعية للوقاية ترتبط بمبدأ «سد الذرائع» الذي يحث على اتخاذ التدابير التي تمنع وصول الفرد إلى مصادر الفساد أو المؤثرات السلبية التي قد تقوده إلى الوقوع في المحرمات (القرطبي، ٢٠٠٥). ومن هنا تأتي أهمية بناء حصانة فقهية وتربوية متكاملة تحمي الشباب من الانزلاق نحو المخدرات، عبر التربية المتواصلة، والتوجيه السليم، والبيئة الاجتماعية الداعمة. وفي الختام، يمكن القول إن العناية بالشباب في ضوء المقاصد التربوية والوظيفة الشرعية للوقاية من المخدرات ليست خيارًا بل ضرورة شرعية واجتماعية، تتطلب تضافر الجهود بين الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع، لتحقيق بيئة صحية وآمنة قادرة على صون الشباب من هذه الآفة الخطيرة.

المبحث الثالث: دور المؤسسات التعليمية في بناء الوعي الفقهي الوقائي المطلب الأول: آليات تعزيز الوعي الفقهي عبر المناهج والأنشطة في المؤسسات التعليمية

تلعب المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في بناء الوعي الفقهي الوقائي لدى الشباب، وذلك من خلال تبني استراتيجيات منهجية متكاملة تجمع بين التوجيه المعرفي والتربوي. إن فعالية هذه المؤسسات في تحقيق هدف تحصين الشباب ضد آفة المخدرات تعتمد على مدى قدرتها في تطوير المناهج التعليمية والأنشطة التربوية بما يتلاءم مع حاجات الشباب المعاصرة، ويستند إلى الأصول الفقهية ومقاصد الشريعة.

أولاً، تُعتبر المناهج الدراسية الإطار الأساسي الذي يُبنى عليه الوعي الفقهي، ويجب أن تُصاغ بشكل يضمن إدماج المفاهيم الشرعية المتعلقة بتحريم المخدرات وأثرها السلبي على الفرد والمجتمع. ويشمل ذلك تقديم الفقه بشكل تطبيقي يرتبط بحياة الطلاب اليومية، مع التركيز على القواعد الكلية مثل حفظ العقل والنفس، ومبدأ الضرر، والدرء بالمصلحة (الشمري،

٢٠١٩). كما يجب تحديث المناهج بشكل دوري لمواكبة المستجدات في ظاهرة المخدرات وأساليب الوقاية منها.

ثانياً، تُعد الأنشطة التربوية الموازية وسيلة فاعلة لتعزيز الوعي الفقهي، حيث تتيح فرصاً للتفاعل العملي والمباشر مع المفاهيم، مثل الندوات، وورش العمل، والمسابقات الثقافية، والبرامج الإرشادية. هذه الأنشطة تُمكن الشباب من التعبير عن آرائهم، ومناقشة مشكلاتهم، وصقل مهاراتهم في التفكير النقدي والوعي الذاتي (الزبدان، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، يُعتبر تأهيل الكوادر التعليمية من الأسس الضرورية في تفعيل هذه الآليات، إذ لا يكفي وجود المحتوى فقط، بل يجب أن يكون المعلمون قادرين على توصيل الرسالة الفقهية بأسلوب جذاب وواقعي، معتمدين على الفهم العميق للمقاصد الشرعية والأساليب التربوية الحديثة (السالم، ٢٠١٧).

وأخيراً، من المهم خلق بيئة تعليمية داعمة تعزز القيم الإسلامية والسلوكيات الصحية، وتشجع على المشاركة الإيجابية والتفاعل الاجتماعي، حيث تلتنقي المعرفة بالخبرة الحياتية، مما يسهم في ترسيخ الوعي الفقهي والوقائي في نفوس الشباب (الهاشمي، ٢٠١٨).

بناءً على ما سبق، فإن آليات تعزيز الوعي الفقهي عبر المناهج والأنشطة تتطلب تكاملاً بين المحتوى، والوسائل، والكوادر، والبيئة التعليمية، لتحقيق هدف الوقاية من المخدرات بفعالية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تفعيل الدور الوقائي، وسبل تطويره

تواجه المؤسسات التعليمية، في مسعاها لتفعيل الدور الوقائي عبر بناء الوعي الفقهي لدى الشباب ضد آفة المخدرات، جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، وتتطلب دراسة متأنية وعملاً منسقاً لتجاوزها وتطوير الأداء بما يتناسب مع مستجدات الواقع ومتطلبات العصر.

أول هذه التحديات هو قصور المناهج الدراسية الحالية في تضمين مضامين فقهية تطبيقية تعالج قضايا الشباب المعاصرة بشكل مباشر، وخاصة فيما يتعلق بالآفات الاجتماعية مثل المخدرات. فغالباً ما تتسم المناهج بالعمومية أو التركيز على الجوانب النظرية دون ربطها بالتحديات الواقعية التي تواجهها الأجيال الجديدة (العتار، ٢٠٢١). وهذا النقص يؤدي إلى ضعف الفهم والوعي،

ويقلل من قدرة الطالب على مواجهة الممارسات السلبية.

ثانيًا، هناك تحدٍ يتعلق بضعف إعداد الكوادر التعليمية من حيث الفهم العميق للمقاصد الشرعية، والمهارات التربوية الحديثة التي تمكنهم من توصيل المعلومة بطريقة جذابة وفعالة. فالكثير من المعلمين غير مجهزين بما يكفي للتعامل مع موضوعات حساسة مثل المخدرات، أو لم يُمنحوا التدريب الكافي على توظيف استراتيجيات الوقاية ضمن برامجهم التعليمية (الجعفري، ٢٠١٩).

كما تواجه المؤسسات التعليمية تحديات بيئية واجتماعية، منها ضعف الدعم المجتمعي والأسري لمضمون التربية الوقائية، حيث لا يكتمل دور المدرسة إلا بتكامل الجهود بين البيت والمجتمع، خاصة في مجتمعات قد تعاني من ضعف الوعي أو الانفتاح السلبي على بعض الظواهر (الهاشمي، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى انتشار بعض السلوكيات التي تقلل من قيمة الوعي الفقهي، وتُضعف من مناعة الشباب ضد الإغراءات.

تضاف إلى ذلك، تحديات مادية وتنظيمية، مثل محدودية الموارد المالية والبشرية المخصصة لبرامج التوعية والوقاية، وغياب آليات واضحة للتقييم المستمر للأثر التربوي، مما يصعب ضبط جودة التنفيذ وقياس فعاليته (المنصور، ٢٠١٨).

وللتغلب على هذه التحديات، لا بد من تبني استراتيجية شاملة تقوم على تحديث المناهج لتشمل دروسًا تطبيقية وحلقات نقاش حول المخدرات، وربطها بمقاصد الشريعة بشكل واضح وعملي. كما يجب تطوير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين، تُعزز من كفاءتهم في التعامل مع موضوعات الوقاية، وتزويدهم بأساليب تربوية مبتكرة (العساف، ٢٠٢٢).

إضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والأسر والمجتمع المدني، لتشكيل شبكة وقائية متكاملة تدعم الأدوار التربوية، وتوفر بيئة محفزة على الوعي والمناعة (النجار، ٢٠١٩). وكذلك توظيف التقنيات الحديثة في الإعلام والتواصل الاجتماعي كأدوات توعوية جذابة تستهدف الشباب بشكل مباشر وفعال.

في ضوء ذلك، يُمكن القول إن تجاوز التحديات وتحسين الأداء الوقائي للمؤسسات التعليمية يتطلب إرادة سياسية واجتماعية، واستثمارًا معرفيًا وتربويًا مستدامًا، مع متابعة علمية لتقييم النتائج وتطوير المناهج والبرامج بما يواكب تطور الظاهرة واحتياجات الشباب.

الخاتمة

يمثل تحصين الشباب من آفة المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية اليوم، لما لذلك من أثر بالغ على مستقبل الأفراد والمجتمعات. ومن خلال البحث الذي تناول دور المؤسسات التعليمية في بناء الوعي الفقهي الوقائي، تبين أن هذه المؤسسات تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة هذه الآفة، إذ تقع عليها مسؤولية كبيرة في تقديم المعرفة الشرعية والتربية السلوكية التي تمكن الشباب من مقاومة المخدرات. وقد استعرض البحث الإطار المفاهيمي للوعي الفقهي، وأهمية التركيز على الشباب في ضوء المقاصد الشرعية والتربوية، فضلاً عن توضيح الدور الفعال للمؤسسات التعليمية والوقوف على التحديات التي تواجهها. وقد توصلت إلى النتائج الآتية :

١. مفهوم الوعي الفقهي يتجاوز المعرفة النظرية إلى إدراك متكامل يرتبط بفهم مقاصد الشريعة، ويسهم في توجيه السلوك وفق ضوابط شرعية وتربوية واضحة.
 ٢. المخدرات تشكل تهديداً مباشراً لمقاصد الشريعة، خاصة حفظ العقل والنفس والدين، وهي من أعظم الضرورات التي يجب المحافظة عليها.
 ٣. التأصيل الفقهي لتحريم المخدرات مستند إلى نصوص قرآنية وسنة شريفة، وقواعد أصولية مثل قاعدة الضرر يزال، مما يجعل الوقاية واجباً شرعياً لا يمكن التهاون فيه.
 ٤. الشباب هم الفئة الأكثر عرضة للخطر، ويحتاجون إلى عناية تربوية خاصة تركز على بناء وعي فقهي متين يمكنهم من مواجهة المخاطر الاجتماعية.
 ٥. دور المؤسسات التعليمية حاسم في بناء الوعي الفقهي الوقائي من خلال المناهج الدراسية والأنشطة التربوية، إضافة إلى تأهيل الكوادر التعليمية وتهيئة بيئة تعليمية داعمة.
 ٦. تواجه المؤسسات التعليمية تحديات متعددة، منها قصور المناهج، ضعف إعداد المعلمين، نقص الدعم المجتمعي، والموارد المحدودة، ما يعيق تنفيذ البرامج الوقائية بفعالية.
- التوصيات :

١. تحديث المناهج التعليمية لتضمين مضامين فقهية تطبيقية تتعلق بتحريم المخدرات وأثرها، وربطها بمقاصد الشريعة بأسلوب عملي وواقعي.

٢. تطوير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتعزيز كفاءتهم في توصيل المفاهيم الفقهية والوقائية بأساليب تربوية حديثة.
٣. تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والأسرة والمجتمع المدني لتشكيل شبكة دعم متكاملة تساند جهود الوقاية من المخدرات.
٤. استثمار التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في توعية الشباب بالآثار السلبية للمخدرات، وبناء وعي فقهي واعٍ يواجه الإغراءات بفعالية.
٥. زيادة الدعم المادي والتنظيمي للمؤسسات التعليمية لتطوير برامج الوقاية وضمان استدامتها، مع وضع آليات تقييم دورية لقياس أثر هذه البرامج وتحسينها.
٦. تفعيل دور الوعظ والإرشاد داخل المؤسسات التعليمية من خلال برامج متخصصة تُعنى بتقوية الوازع الديني والضمير الأخلاقي لدى الطلاب.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أولاً : المصادر باللغة العربية :
١. ابن حجر الهيتمي. (٢٠٠٤). الزواجر عن اقتراف الكبائر (تحقيق: محمد عبد القادر عطا). بيروت: دار الكتب العلمية.
 ٢. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق: عبد الله دراز). بيروت: دار المعرفة.
 ٣. الغزالي، محمد. (١٩٩٧). فقه السيرة. القاهرة: دار الشروق.
 ٤. القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٥). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار عالم الكتب.
 ٥. الكيلاني، عبد الرحمن. (٢٠٠١). نحو تربية إسلامية معاصرة. عمان: دار النفائس.
 ٦. الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني. (٢٠٠٤). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين). بيروت: دار الفكر.
 ٧. فرحات، إبراهيم. (٢٠١٢). التربية الإسلامية وتحديات العصر. بيروت: مؤسسة الرسالة.
 ٨. الجنابي، خليل عبد الله. (٢٠٢٠). المخدرات والجريمة في الوطن العربي. بغداد: دار البيرق.
 ٩. الشافعي، محمد بن إدريس. (١٩٩٨). الأم (تحقيق: يوسف عبد الرحمن عبد الله). القاهرة: دار الفكر العربي.
 ١٠. الحميدي، أحمد. (٢٠١٠). التربية الإسلامية ومواجهة آفات العصر. الرياض: دار الثقافة.
 ١١. العلي، سالم. (٢٠١٥). دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من المخدرات. عمان: دار العلوم.
 ١٢. السعدي، محمد بن عبد الرحمن. (٢٠١٤). التربية الإسلامية المعاصرة. الرياض: دار الفكر.

١٣. الحربي، عبد العزيز. (٢٠١٨). دور المؤسسات التعليمية في الوقاية من المخدرات. جدة: دار الوطن.
١٤. الشمري، صالح. (٢٠١٩). تطوير المناهج التعليمية في ضوء مقاصد الشريعة. الرياض: دار التوفيق.
١٥. الزيدان، محمد. (٢٠٢٠). دور الأنشطة التربوية في بناء الوعي لدى الشباب. عمان: دار الفكر.
١٦. السالم، فاطمة. (٢٠١٧). تأهيل المعلمين لتدريس التربية الإسلامية المعاصرة. القاهرة: دار السلام.
١٧. الهاشمي، ناصر. (٢٠١٨). البيئة التعليمية ودورها في تعزيز القيم الإسلامية. بيروت: دار المنارة.
١٨. العطار، سامي. (٢٠٢١). تطوير المناهج التعليمية المعاصرة: رؤية نقدية. الرياض: دار الفكر الحديث.
١٩. الجعفري، نادر. (٢٠١٩). تدريب المعلمين في التعليم الإسلامي: تحديات وآفاق. القاهرة: دار النهضة.
٢٠. المنصور، عبد الله. (٢٠١٨). الموارد والإدارة في المؤسسات التعليمية. عمان: دار العلوم.
٢١. العساف، محمد. (٢٠٢٢). استراتيجيات التعليم الوقائي في المدارس الإسلامية. جدة: دار الكلمة.
٢٢. النجار، خالد. (٢٠١٩). الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الوعي الديني. عمان: دار اليازوري.

٢٣. منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢١). التقرير العالمي عن المخدرات. متاح عبر: <https://www.who.int> (تاريخ الاطلاع: ٥ يناير ٢٠٢٥).

ثانيًا: المصادر باللغة الإنجليزية

1. World Health Organization. (2021). World Drug Report. Retrieved January 5, 2025, from <https://www.who.int>
2. Al-Kilani, A. R. (2001). Towards a Contemporary Islamic Education. Amman:

Dar Al-Nafaes.

3. Al-Shatibi, I. (1997). Al-Muwafaqat fi Usul al-Sharia (A. Daraz, Ed.). Beirut: Dar Al-Ma'arifa.

4. Al-Ghazali, M. (1997). Fiqh Al-Sira. Cairo: Dar Al-Shorouk.

5. Ibn Hajar Al-Haytami. (2004). Al-Zawajir an Iqtiraf Al-Kabair (M. Abd Al-Qadir Atta, Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

6. Al-Qurtubi, M. (2005). Al-Jami' li Ahkam Al-Qur'an. Cairo: Dar Alam Al-Kutub.

7. Al-Shafi'i, M. I. (1998). Al-Umm (Y. Abd Al-Rahman Abd Allah, Ed.). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

8. Al-Humaidi, A. (2010). Islamic Education and Contemporary Challenges. Riyadh: Dar Al-Thaqafa.

9. Al-Ali, S. (2015). The Role of Educational Institutions in Drug Prevention. Amman: Dar Al-'Uloom.

10. Al-Saadi, M. (2014). Contemporary Islamic Education. Riyadh: Dar Al-Fikr.

11. Al-Harbi, A. (2018). The Role of Educational Institutions in Drug Prevention. Jeddah: Dar Al-Watan.

12. Al-Shammari, S. (2019). Curriculum Development in Light of the Objectives of Sharia. Riyadh: Dar Al-Tawfiq.

13. Al-Zaidan, M. (2020). The Role of Educational Activities in Building Awareness among Youth. Amman: Dar Al-Fikr.

14. Al-Salem, F. (2017). Teacher Preparation for Contemporary Islamic Education. Cairo: Dar Al-Salam.

15. Al-Hashimi, N. (2018). The Educational Environment and Its Role in Promoting Islamic Values. Beirut: Dar Al-Manara.

16. Al-Attar, S. (2021). Development of Contemporary Educational Curricula: A

Critical Vision. Riyadh: Dar Al-Fikr Al-Hadith.

17. Al-Jaafari, N. (2019). Teacher Training in Islamic Education: Challenges and Prospects. Cairo: Dar Al-Nahda.

18. Al-Mansour, A. (2018). Resources and Administration in Educational Institutions. Amman: Dar Al-'Uloom.

19. Al-Assaf, M. (2022). Preventive Education Strategies in Islamic Schools. Jeddah: Dar Al-Kalima.

20. Al-Najjar, K. (2019). Community Partnership and Its Role in Enhancing Religious Awareness. Amman: Dar Al-Yazouri.